

أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر

The impact of the Covid-19 pandemic on some economic sectors in Algeria

د/عتروس سيف الدين

مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

seif-atr@hotmail.com

تاريخ القبول : 2021/03/21

تاريخ الاستلام: 2021/01/27

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبعية الاقتصاد الجزائري الحادة لقطاع المحروقات جعلته أكثر حساسية تجاه الصدمات التي تشهدها أسعار النفط، حيث أن صادرات المحروقات عرفت تراجعا مع بداية الجائحة، الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري، كما أن إجراءات تعليق الرحلات من وإلى الجزائر كان له أثر سلبي على إيرادات قطاع السياحة وعلى الحركة الاقتصادية بصفة عامة. أما بالنسبة لقطاع المؤسسات فقد سجلت الشركات الوطنية الكبرى بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراجعا حادا في الإيرادات نتيجة تراجع الطلب وسلسلة التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار الوباء.

الكلمات المفتاحية: جائحة؛ كوفيد-19؛ قطاعات؛ اقتصادية؛ الجزائر

تصنيف JEL: P33 ; L83 ; I18 ; E24

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the Covid 19 pandemic on the Algerian economy by focusing on some economic sectors. The study found that the Algerian economy's heavy dependence on the hydrocarbon sector made it more sensitive to oil price shocks, hydrocarbon exports declined with the onset of the pandemic, which led to a widening of the trade balance deficit, in addition, the procedures for suspending flights to and from Algeria have had a negative impact on the revenues of the tourism sector and on economic mobility. As for the enterprise sector, large national companies in addition to SMEs recorded a sharp drop in income due to the drop in demand and the series of preventive measures taken by the government to limit the spread of the epidemic.

Keywords: Pandemic; Covid-19; Sectors; Economic; Algeria.

Jel Classification Codes : E24 ; I18 ; L83 ; P33

مقدمة:

شهد العالم منذ مطلع سنة 2020 حالة من الإستنفار والتأهب بسبب الأزمة الصحية التي أشعلت شراستها من مدينة ووهان الصينية لتنتشر بعدها في كل بقاع العالم، إذ لم تكد تبقى دولة واحدة لم يصل إليها فيروس كورونا المستجد أو كما يطلق عليه فيروس كوفيد 19، فبعد أول حالة تم تسجيلها في الصين في شهر ديسمبر 2019 ساد جو من عدم اليقين والتحسب بسبب هذا الفيروس الجديد الذي لم يسبق وأن شهد العالم حالة من نوعه.

إن الإنتشار السريع لهذا الفيروس لم يقتصر فقط على الصين وإنما انتقل لدول شرق آسيا، الأمر الذي جعل منظمة الصحة العالمية تعلن عن ظهور فيروس كوفيد 19 في جانفي 2020 مع تأكيد انتشاره عبر الإتصال البشري. ولم تنقضي مدة طويلة حتى ظهرت أولى الحالات في أوروبا، حيث أصبحت كبرى الدول الأوروبية في حجر شامل بعد تسجيل ارتفاع قياسي في عدد حالات الإصابة، وتضاعف عدد الوفيات بسبب هذا الفيروس، إذ صنفته منظمة الصحة العالمية كجائحة عالمية، وقد أثارت تداعيات انتشار هذا الفيروس المستجد العديد من النقاشات حول الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج وأنماط الحياة.

في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية اتخذت العديد من الدول إجراءات وقائية تمثلت أساسا في الغلق الشامل وتجميد مختلف النشاطات، حيث أغلقت المؤسسات وأخذت الوضعية السوسيو-اقتصادية تأخذ منحى متنازل في معظم دول العالم، فقد تراجع حجم التبادلات التجارية بين الدول، لتجد الدول -حتى المتقدمة منها- نفسها أمام تحديين أحدهما مسابرة ومجابهة الأزمة الصحية، والآخر امتصاص تردي الأوضاع السوسيو-اقتصادية نتيجة ارتفاع البطالة الجزئية وتبعاتها الجسيمة على الإقتصاد ككل.

في 25 فيفري 2020 أعلنت الجزائر عن أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 وأخذ عدد الإصابات في الارتفاع يوما بعد يوم، وهو ما أثر على مختلف القطاعات، فأصبحت الجزائر تعيش وضعا استثنائيا ألقى بظلاله على المواطن في مختلف المدن والقرى وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ارتكزت جهود الحكومة في بداية انتشار الوباء على مجابهة الآثار المباشرة من خلال اتخاذ جملة من التدابير الوقائية إلى جانب تدابير أخرى اقتصادية ومالية للتخفيف من وطأة الجائحة على حياة المواطن وبعض الفئات الهشة، حيث تم فرض الحجر المنزلي الشامل في بعض الولايات التي شهدت ارتفاعا في عدد الإصابات منذ بداية انتشار الجائحة، كما تم توقيف العديد من الأنشطة التجارية إلى جانب تعليق الرحلات الجوية والبحرية من وإلى الجزائر، وهو ما يطرح

العديد من التساؤلات حول انعكاس هذه الإجراءات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتبعات توقف بعض النشاطات الاقتصادية خاصة بالنسبة للقطاعات التي تمثل ركيزة الاقتصاد الوطني. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:
ما مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بتداعيات جائحة كوفيد 19؟ وما هي القطاعات الأكثر تضررا منها؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضية الآتية:
✓ أثرت جائحة كوفيد 19 ومختلف الإجراءات التي رافقت انتشارها في الجزائر سلبا على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لتداعيات انتشار جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية وإبراز أثر الجائحة عليها، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعد إسهاما متواضعا يحاول تسليط الضوء على ظاهرة صحية مستجدة شهد العالم بسببها تحولا مفاجئا في سلوك الأنظمة والشعوب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.
- التطرق إلى أهم مقومات الاقتصاد الجزائري وتشخيص حالته قبل وأثناء الأزمة الصحية.
- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية على ضوء تداعيات الأزمة الصحية في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تستشرف حالة الاقتصاد الجزائري لما بعد الجائحة.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبلوغ النتائج المرجوة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف أهم المعالم المرتبطة بجائحة كوفيد 19 وتحليلها بشكل يضمن الترابط بين مختلف العناصر، كما تمت الاستعانة بالإحصاء ك تقنية لتحليل بعض المعطيات والبيانات خاصة ما تعلق منها ببعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة فقد قسمت الدراسة إلى محورين هما:

- تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كوفيد 19.

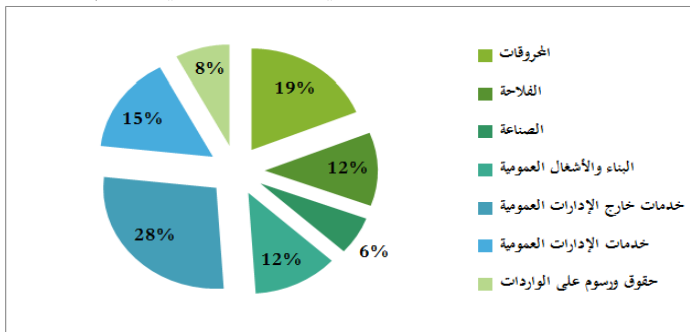
- انعكاس الأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري.

1. تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري قبل جائحة كوفيد 19:

إن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وافتقار النموذج الاقتصادي للتنوع جعل من الصدمات التي تشهدها أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وسلي على النشاطات الاقتصادية. وقد شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة التي سبقت ظهور وانتشار جائحة كوفيد 19 حالة من التذبذب وعدم اليقين نتيجة تراجع أسعار النفط والظروف السياسية والاجتماعية التي تميزت بها سنة 2019، حيث قدرت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر بـ 0,8 % سنة 2019 فيما سجلت سنة 2018 نسبة نمو قدرت بـ 1,4 % (International Monetary Fund, 2020). أما بالنسبة للنمو خارج قطاع المحروقات فقد عرف هو الآخر تباطؤا، حيث انتقل من 3,3 % سنة 2018 إلى 2,6 % سنة 2019 (Nations Unies, 2020, p. 5).

وتقدر نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بـ 19 %، مقابل 28 % التي هي نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، و 15 % لقطاع خدمات الإدارات العمومية، بينما يساهم كل من قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية بـ 12 %، النقل بـ 11 % على التوالي، فيما لم تتجاوز نسبة مساهمة الحقوق والرسوم على الواردات 8 % من إجمالي الناتج المحلي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2019، صفحة 26)

وقد قدر عجز الخزينة سنة 2019 بـ (1953,4-) مليار دينار بينما عرفت سنة 2018 عجزا بقيمة (2110,13-) مليار دينار، فيما سجلت سنة 2014 أعلى عجز في الميزانية بـ (3185,99-). والجدول التالي يبين تطور رصيد الخزينة من سنة 2014 إلى سنة 2019:

الجدول رقم (01): تطور رصيد الخزينة من سنة 2014 إلى 2019:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الخزينة (مليار دينار)	-3185,99	-3172,34	-2343,74	-1590,28	-2110,13	-1953,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Ministère Des Finances, 2020)

إن التذبذب الذي شهدته أسعار النفط منذ سنة 2014 نتيجة مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع العرض العالمي والتزايد المدهش لإنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، أثر أيضا على سعر صرف الدينار مقابل العملة الصعبة، حيث بلغ متوسط سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي 100,46 دينار جزائري في سنة 2015، ليصبح 125,82 دينار جزائري في سنة 2019، أي أن العملة المحلية فقدت أكثر من 25% من قيمتها خلال خمس سنوات. (Ellwanger, Sawatzky, & Zmitrowicz, 2017, p. 1)

والجدول التالي يبين تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من سنة 2015 إلى غاية 2019:

الجدول رقم (02): تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري من سنة 2015 إلى 2019:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف المتوسط مقابل الدولار الأمريكي	100,46	109,47	110,96	116,62	119,36

المصدر: (Ministère Des Finances, 2020)

2. انعكاس الأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري:

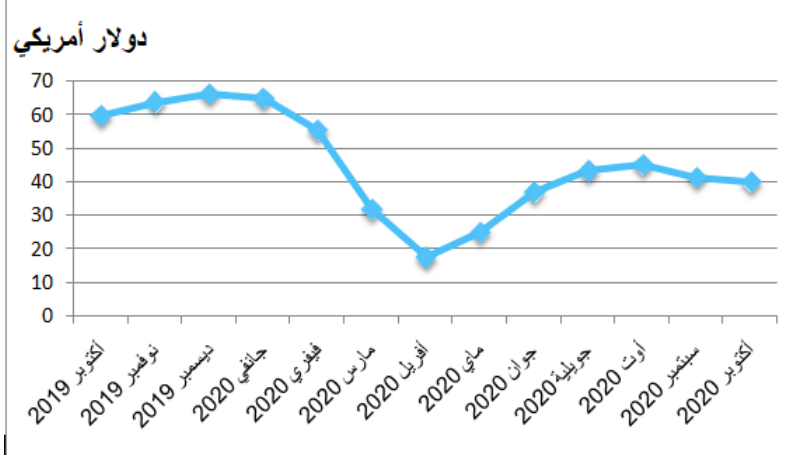
كغيرها من بلدان العالم فقد تأثرت الجزائر بفعل جائحة كوفيد 19 في شتى المجالات، فلم يكد يسلم قطاع اقتصادي واحد من تبعات الجائحة والتزايد السريع لعدد الإصابات، كما أن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الوباء كان لها أثر جسيم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول في هذا العنصر إبراز مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بفعل جائحة كوفيد 19 بالتركيز على أربعة قطاعات هي: قطاع المحروقات، التجارة الخارجية، قطاع السياحة، وقطاع التشغيل والمؤسسات.

1.2 قطاع المحروقات:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يركز اقتصادها على النفط بدرجة كبيرة، فهو يشكل ما يقارب 92% من صادرات البلد، الأمر الذي يؤدي منطقيا إلى تأثير الاقتصاد الجزائري (الريعي)

بجائحة كوفيد 19. حيث عرفت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً منذ بداية الجائحة. والشكل التالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2019 وأكتوبر 2020:

الشكل رقم (02): تطور أسعار النفط خلال الفترة (أكتوبر 2019- أكتوبر 2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (OPEC, 2020)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) بأن أسعار النفط عرفت تراجعاً محسوساً زادت حدته بين شهري جانفي وأفريل من سنة 2020، وهي الفترة التي شهدت دق ناقوس الخطر من طرف منظمة الصحة العالمية حول الوضعية الوبائية لفيروس كوفيد 19. حيث أن الصين التي تعتبر من أكبر الدول استهلاكاً للنفط، ومنذ إعلانها الحجر الصحي الشامل في جانفي 2020 (monde, 2020) تراجع طلبها على هذا المورد من 13,3 مليون برميل يومياً سنة 2019 إلى 10,7 مليون برميل يومياً خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، مسجلة بذلك تراجعاً في الطلب بنسبة تقارب 20 % (OPEC, 2020, p. 25).

وقد كان ذلك من بين أهم العوامل التي أدت إلى تراجع أسعار النفط من 65,10 دولار للبرميل في جانفي 2020 إلى 17,66 دولار للبرميل في أفريل من نفس السنة أي بنسبة تراجع قدرت بـ 72,87% كما هو مبين في الشكل رقم 02.

ولقد عرفت الصادرات الجزائرية من المحروقات تراجعاً بنسبة 25,78 % بين الثلاثي الأول لسنة 2019 ونفس الفترة لسنة 2020، حيث بلغت خلال الفترة الأولى 9483,51 مليون دولار بينما تراجعت خلال الفترة الثانية وبلغت 7038,39 مليون دولار. (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 17)

أما بالنسبة للمؤسسات الناشطة في مجال الطاقة وعلى رأسها شركة سونطراك، التي تعد أهم شركة وطنية، فقد تأثرت عائداتها بصفة مباشرة بفعل جائحة كوفيد 19، حيث سجلت هذه

الشركة عجزا تجاوز 51,5 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2020، كما سجلت شركة سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) عجزا قدر بـ 5,6 مليار دينار جزائري خلال الفترة نفسها، ويعود ذلك إلى تراجع الطلب على الكهرباء بمقدار 10% (الأشهر الثلاثة الأولى منذ بداية الجائحة) نتيجة اتخاذ الحكومة لسلسلة من التدابير الوقائية التي كان الغرض منها الحد من انتشار الوباء وتحقيق التباعد الاجتماعي، الأمر الذي أجبر المؤسسات في كل القطاعات على العمل بالحد الأدنى من قدراتها. (DZ Entreprise, 2020)

ولم يستثنى الوضع الصحي وتبعاته السوسيو-اقتصادية شركة نفطال - التابعة لشركة سونطراك والتي أكلت لها مهمة توزيع وتسويق المنتجات النفطية على المستوى الوطني- حيث تأكلت ميزانيتها بمقدار 41 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2020، مع تسجيل انخفاض في النتيجة المحاسبية (قبل الضريبة على أرباح الشركات) بـ 14 مليار دينار جزائري وزيادة في الديون المتأخرة بمقدار 6 مليار دينار جزائري، بسبب الإبقاء على أجور العمال الذين استفادوا من عطل استثنائية مدفوعة الأجر كلفت الشركة 3,6 مليار دينار جزائري. (Algerie Eco, 2020)

2.2 التجارة الخارجية:

إن قرار السلطات الجزائرية القاضي بتعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار وباء كورونا أثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية من وإلى الجزائر، حيث تراجعت قيمة الواردات من 41,93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 25,66 مليار دولار سنة 2020 (إلى غاية شهر سبتمبر) أي بنسبة تراجع تقدر بـ 38,8%. أما الصادرات فقد عرفت تراجعا محسوسا هي الأخرى قدر بنسبة 49,1% حيث انتقلت من 35,82 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 18,22 مليار دولار في سبتمبر 2020. وتبعاً لذلك فقد اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 (إلى غاية شهر سبتمبر) بنسبة 21,6% ليصبح 7,43 مليار دولار بعدما كان 6,11 مليار دولار نهاية سنة 2019، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور الميزان التجاري بين سنة 2019 وسنة 2020

الوحدة: مليار دولار	2019	إلى غاية سبتمبر 2020	التطور (%)
الصادرات	35,82	18,22	-49,1
الواردات	41,93	25,66	-38,8
الميزان التجاري	-6,11	-7,43	21,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Ministère des Finances, 2020)

(Direction Générale des Douanes, 2019, p. 04) -

وقد تفاوتت درجات التراجع في قيمة الواردات حسب نوع السلع المستوردة، حيث سجلت سلع التجهيزات (الفلاحية والصناعية) أعلى نسبة تراجع بما يقارب 50 %، تليها السلع الوسيطة (المنتجات الطاقوية، المنتجات الخام، وأنصاف المنتجات) بنسبة تراجع قدرت بـ 38,40 %، فيما حلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة تراجع تساوي 34,5 %، وحلت السلع الغذائية في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة تراجع قدرت بـ 23,95 %.

أما بالنسبة للصادرات فقد تراجعت صادرات المحروقات من 33,24 مليار دولار سنة 2019 إلى 16,6 مليار دولار سنة 2020 (إحصائيات شهر سبتمبر)، فيما أصبحت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1,62 مليار دولار بعدما بلغت سنة 2019 قيمة 2,58 مليار دولار، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور التجارة الخارجية بين سنتي 2019 و2020

الوحدة: مليار دولار	2019	إلى غاية سبتمبر 2020	التطور (%)
الواردات			
السلع الغذائية	8,072	6,139	- 23,95
السلع الوسيطة	13,746	8,467	- 38,4
سلع التجهيزات	13,66	6,826	- 50,02
السلع غير الغذائية	6,456	4,229	- 34,5
الصادرات			
المحروقات	33,24	16,6	- 50,06
خارج المحروقات	2,58	1,62	- 37,21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(Direction Générale des Douanes, 2019, p. 05) -

(Ministère des Finances, 2020) -

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قيمة الدينار قد عرفت تراجعا بسبب جائحة كورونا حيث بلغ سعر الصرف المتوسط مقابل الدولار الأمريكي نهاية 2019 قيمة 119,36 دولار، بينما أصبح خلال شهر سبتمبر من سنة 2020 يعادل 125,82 دولار أي بنسبة تراجع قدرت بـ 5,41 %.

(Ministère Des Finances, 2020)

3.2 قطاع السياحة:

لا يختلف اثنان في أهمية الدور المنوط بقطاع السياحة في تطوير وتغذية الاقتصاد من خلال جلب العملة الصعبة وخلق مناصب الشغل، ويعد القطاع السياحي من بين الركائز

الأساسية التي تعتمزم الدولة الجزائرية الاعتماد عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية الحادة لقطاع المحروقات لتحقيق التنوع المنشود.

وقد كان من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من انتشار فيروس كورونا تعليق جميع الرحلات الجوية والبحرية المتوجهة والقادمة من أوروبا ابتداء من تاريخ 19 مارس 2020 (الوزارة الأولى، 2020). الأمر الذي أدى إلى عزل الجزائر عن العالم ووقف تدفق السياح الأجانب والحركية الاقتصادية بصفة عامة، حيث تأثر بصفة مباشرة قطاع السياحة الذي توقفت مختلف نشاطاته.

ويساهم قطاع السياحة في الجزائر بنسبة 1,8 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (وزارة السياحة، 2020)، كما حقق القطاع في سنة 2019 نسبة نمو قدرت بـ 5,1%. وقد ساهمت السياحة في خلق ما يقارب 668000 منصب شغل إلى غاية سنة 2019، أي بنسبة 6% من إجمالي مناصب الشغل المتوفرة في الاقتصاد الجزائري ككل. (WTTC, 2020) وقدر مجموع ما أنفقته السياح الأجانب في الجزائر خلال سنة 2019 بـ 24,5 مليار دينار بنسبة 0,5% من إجمالي الصادرات، كما أن 77% من إجمالي هذه الإنفاقات كان الغرض منها الترفيه مقابل 23 % لغرض الأعمال. (WTTC, 2020)

وبالرغم من الأرقام المذكورة أعلاه إلا أن سنة 2019 لا يمكن اعتبارها سنة سياحية بامتياز إذا ما نظرنا إلى الإحصائيات في السنوات التي سبقتها، ذلك أن الوضع السياسي والاجتماعي الاستثنائي الذي عاشته الجزائر في 2019 ساهم من عدم اليقين لدى السياح الأجانب وهو ما حال دون تحقيق تدفق أكبر، بالإضافة إلى نوعية الخدمات والأسعار المقدمة في الدول المجاورة، كل هذا جعل التدفقات من الخارج تتراجع كما هو مبين في الجدول التالي:

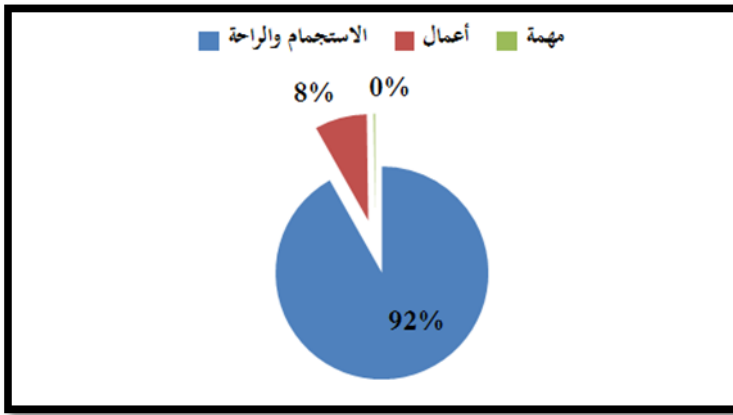
الجدول رقم (05): تطور تدفق السياح من سنة 2015 إلى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	
1 933 778	2 018 753	1 708 375	1 322 712	1 083 121	مجموع الأجانب
-4,21%	18,17%	29,16%	22,12%	-	التطور
437 278	638 360	742 410	716 732	626 873	الجزائريين المقيمين بالخارج
-31,50%	-14,02%	3,58%	14,33%	-	التطور
2 371 056	2 657 113	2 450 785	2 039 444	1 709 994	المجموع العام
-10,77%	8,42%	20,17%	19,27%		التطور

المصدر: (وزارة السياحة، 2020، صفحة 04) بتصرف من الباحث.

من الجدول رقم 05 يتضح جليا بأن عدد السياح قد تزايد من سنة 2015 إلى سنة 2018 التي تجاوز فيها العدد الإجمالي 2,6 مليون سائح، كما أن الجزائريين المقيمين بالخارج لم يشكّلوا سوى نسبة 24 % من مجموع السياح سنة 2018 في حين بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها بـ 36,66 % سنة 2015. أما بالنسبة لسنة 2019 فقد شهدت تراجعاً من حيث عدد السياح، إذ تم تسجيل دخول ما يقارب 2,37 مليون سائح بنسبة تراجع قدرتها بـ (10,77% -) مقارنة بسنة 2018. وقد توزع السياح الأجانب سنة 2019 من حيث الغرض من الزيارة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع السياح الأجانب لسنة 2019 حسب الغرض من الزيارة

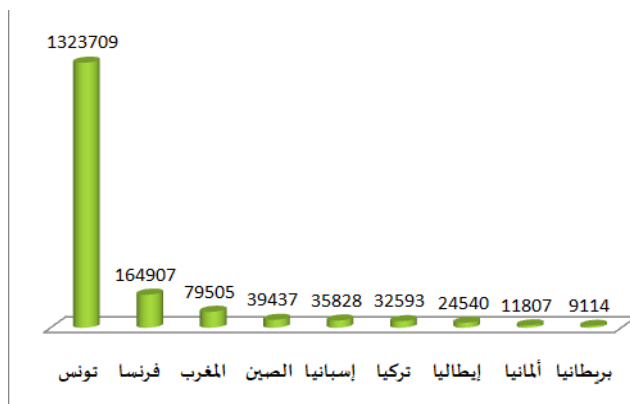


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (وزارة السياحة، 2020، صفحة 05)

يلاحظ من الشكل رقم 03 أن نسبة 92% من السياح الأجانب خلال سنة 2019 كان الغرض من زيارتهم هو الراحة والاستجمام، فيما دخل 8% من السياح الأجانب إلى الجزائر بغرض الأعمال. ولعل ذلك يفسر بالإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن استغلالها الإستغلال الأمثل لم يصل إلى المستوى المنشود..

وتعد تونس أكثر دولة زار مواطنوها الجزائر خلال سنة 2019 بنسبة 68,45% من مجموع السياح الأجانب، تليها فرنسا بـ 8,53%، ثم المغرب بـ 4,11%، فيما حلت كل من الصين، إسبانيا، تركيا، إيطاليا، ألمانيا وبريطانيا في المراتب المالية كما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): أهم الدول من حيث عدد السياح الأكثر دخولا إلى الجزائر سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (وزارة السياحة، 2020، صفحة 08)

أما بالنسبة لتدفق المواطنين المقيمين في الجزائر نحو الخارج فإن تونس تمثل الوجهة الأكثر طلبا بالنسبة للجزائريين حيث سافر أكثر من 2,8 مليون جزائري نحو تونس خلال سنة 2019، بينما حلت فرنسا في المرتبة الثانية بما يقارب 1,4 مليون مسافر، وسجلت كل من العربية السعودية، إسبانيا، وتركيا دخول أكثر من 300 ألف جزائري خلال نفس الفترة.

إن عرض هذه الإحصائيات الخاصة بسنة 2019 يعطي فكرة واحدة عن حجم الخسائر التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، فقد تم تقدير عدد الليالي التي قضاها السياح (مقيمون وغير مقيمين) في المؤسسات الفندقية خلال سنة 2019 بما يقارب 7 ملايين ليلة، إذ أحصت الجزائر ما يزيد عن 1400 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب تفوق 125000 سرير. (وزارة السياحة، 2020، صفحة 11)

4.2 قطاع التشغيل والمؤسسات:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثرا بجائحة كوفيد 19، خاصة ما تعلق بإجراءات الحجر المنزلي بمختلف أنواعه ودرجاته. إذ توجب على هذا النوع من المؤسسات وضع الآليات وتوظيف الإمكانيات المتاحة من أجل ضمان استمرارية النشاط عن بعد، حيث وجدت المؤسسات المصغرة في الدول الأكثر تضررا بفعل الجائحة نفسها مجبرة على التعامل مع التراجع المحسوس لنشاطاتها، والذي تعود أسبابه أساسا إلى تراجع الطلب نتيجة تغير سلوك المستهلك خلال فترة الحجر المنزلي. (Boudedja, et al., 2020, p. 22)

وقد أدت إجراءات الحجر المنزلي وحظر التجوال التي فرضتها العديد من دول العالم منذ بداية انتشار الجائحة إلى تغير سلوك وأنماط الإستهلاك لدى الأفراد والأسر، بالإضافة إلى غلق العديد من النشاطات التجارية، الأمر الذي أثر سلبا على اختيارات المستهلكين. حيث أن تراجع

مداخيل العائلات بفعل غلق المؤسسات قابله زيادة في المصاريف غير المتوقعة ذات العلاقة بالوقاية الصحية من جائحة كوفيد 19 كافتناء الكمادات وأدوات التعقيم..... (Colla, 2020, p. 02)

وتعد نشاطات التجارة بالتجزئة، التجارة بالجملة، الصناعات التحويلية، والنشاطات ذات الطابع السياحي كالفندقة والإطعام أكثر النشاطات التي تأثرت بفعل الجائحة على المستوى العالمي. وبالنسبة للجزائر فقد تأثر قطاع الصناعة التحويلية بشكل كبير بسبب إجراءات الغلق المؤقت للمؤسسات والمصانع، وكذا الحجر المنزلي الذي فرض على العمال، حيث أن الطلب على بعض الصناعات شهد تراجعا محسوسا خلال فترة الحجر كصناعة النسيج والألبسة، وذلك بسبب غلق المحلات التجارية وإلغاء العديد من الطلبات نتيجة تراجع مداخيل الأفراد والعائلات. أما بالنسبة لقطاعات البناء والأشغال العمومية، القطاع المالي والتأمينات، الفلاحة، ومصالح الوظيفة العمومية فقد كانت أقل القطاعات تضررا من الجائحة من حيث التشغيل، كما شهدت فترة الحجر المنزلي ارتفاعا محسوسا في عمليات التجارة الالكترونية. (Nations Unies, 2020, pp. 15-16)

ولم تؤثر جائحة كوفيد 19 على الأمن الغذائي في الجزائر ولا على المواد الغذائية الأساسية، حيث شكل قطاع الفلاحة الإستثناء مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب الإنتاج الوفير الذي كان أداة صمود أمام الطلبات المتزايدة وحالات عدم اليقين التي عاشها المستهلك الجزائري خاصة في بداية انتشار الوباء.

أما بالنسبة للمؤسسات فقد أثرت جائحة كوفيد 19 سلبا على أداء العديد منها خاصة الصغيرة والمتوسطة، حيث تعول الجزائر من خلال سياسة النهوض بالاقتصاد الوطني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أخذ عدد هذه المؤسسات في الارتفاع بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، كما أن توقفها عن النشاط ولو بصفة مؤقتة قد يؤدي إلى غلقها بسبب عدم قدرتها على مجابهة تكاليف التشغيل، لذا يتوجب على السلطات دعم هذا النوع من المؤسسات لأن إفلاسها تتبعه عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. (Kirouani, 2020, p. 345)

وبصفة عامة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الداخلي لتلبية مختلف احتياجاتها، وهو ما يشكل حماية لها من التعامل مع جهات ائتمانية أخرى، حيث وجدت معظم هذه المؤسسات بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 نفسها أمام حاجة ملحة للتمويل من أجل تغطية التكاليف المختلفة، الأمر الذي يهدد بقاءها في حالة عدم قدرتها على السداد. (Kirouani, 2020, p. 346)

الخلاصة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع جائحة كوفيد 19، هذه الأزمة الصحية التي أُلقت بظلالها على كل الإقتصاديات العالمية مخلفة بذلك أضرارا جسيمة تميزت بعدم القدرة على التنبؤ بها، إذ لم يكن أشد المتشائمين يتوقع أن تمتد فترة المعاناة مع هذا الفيروس المستجد كل هذه المدة. وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على تداعيات انتشار جائحة كوفيد 19 وأثرها على الاقتصاد الجزائري، فتبين بأن المؤشرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر لم تكن تتميز بالاستقرار التام حتى قبل الجائحة، بل إن سنة 2019 كانت سنة استثنائية نظرا للظروف الاجتماعية والسياسية التي شهدتها، ولعل ما زاد الوضع سوء هو الأزمة الصحية وما انجر عنها من إجراءات احترازية أثرت سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الجزائري.

إن التبعية الحادة لقطاع المحروقات زادت من وطأة الأزمة، إذ تراجعت صادرات القطاع في الأشهر القليلة الأولى من بداية الجائحة، كما تكبدت الشركات الوطنية الكبرى والتي تشكل عمود الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة بسبب إجراءات الحجر المنزلي والتسريح الجزئي للعمال، واتسع العجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع الصادرات بما يقارب النصف. أما بالنسبة لقطاع السياحة فقد تأثر هو الآخر بسبب اتخاذ السلطات الجزائرية لقرار توقيف الرحلات الجوية والبحرية وحتى البرية، فبالرغم من المساهمة الضئيلة للقطاع في الناتج الداخلي إلا أن ظروف الجائحة خلفت تراجعا في الإيرادات. وقد أدى ارتفاع نسبة البطالة الجزئية خلال فترة الجائحة نتيجة تعليق العديد من النشاطات وغلق بعض المؤسسات إلى تضرر العديد منها خاصة الصغيرة والمتوسطة، بل أدى الوضع إلى غلق بعضها نتيجة عدم قدرتها على مجابهة التكاليف المختلفة. وقصد الاستجابة لمتطلبات وانعكاسات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنوع المنشود للتخلص من التبعية الحادة لقطاع المحروقات، نقترح مجموعة من التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة التفكير بأكثر جدية في تخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية، من خلال تركيز البرامج والمخططات الوطنية على التحول نحو اقتصاد جديد مستدام مبني على المعرفة والابتكار، وتحفيز البحث العلمي وتشجيع الاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد بدائل مستدامة للموارد الطبيعية.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تشجيع الثقافة التنافسية التي من شأنها إحداث القطيعة مع كل أشكال الإحتكار والامتياز، وخلق آليات فعالة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص.

- ✓ ضرورة تشجيع الفكر المقاوлатي خاصة لدى الطبقة المتوسطة، لما له من دور فعال تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ تشجيع الصناعات البديلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في مجال الأدوية والمواد الغذائية، مع ضرورة تجسيد التنمية الإقليمية والقطاعية التي تساهم في فك العزلة وتحقيق الترابط بين مختلف جهات الوطن.
- ✓ تركيز الجهود على إعادة النظر في القوانين التي تسير القطاع البنكي الجزائري وجعله أكثر سلاسة ومرونة مع تشجيع استخدام أدوات ووسائل الدفع الالكتروني، الأمر الذي من شأنه القضاء على أزمة ندرة السيولة التي امتدت لأشهر عديدة بفعل الجائحة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الوزارة الأولى. (16 03, 2020). نشاطات الوزير الأول. تاريخ الاسترداد 12 28, 2020، من <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-16-03-2020-ar.html>
2. بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية.
3. وزارة السياحة. (2020). إحصائيات السياحة. تاريخ الاسترداد 12 22, 2020، من https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=3684
4. وزارة السياحة. (2020). تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2019.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

5. Direction Générale des Douanes. (2019). Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Période : Année 2019.
6. Algerie Eco. (2020, 05 10). Covid-19 : La demande de consommation d'électricité a reculé de 10%. Consulté le 12 25, 2020, sur <https://www.algerie-eco.com/2020/05/10/covid-19-la-demande-de-consommation-delectricite-a-recule-de-10/>
7. Boudedja, K., Kadi, M., Benamirouche, H., Medjoub, R., Madouri, A., Ameer, F., et al. (2020). L'après covid-19 : une économie ouverte et durable seule possibilité pour juguler l'impact de la pandémie. Les Cahiers du Cread Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement.
8. Colla, E. (2020). L'impact du Covid-19 sur la consommation et l'achat pendant et après le confinement. ESCP Impact Paper No 2020-82, France , 2.

9. Direction Générale des Douanes. (2020). Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie Période : Premier trimestre de l'année 2020.
10. DZ Entreprise. (2020, 08 09). Energie: Le covid-19 fait perdre à la Sonatrach 52 milliards de dinars. Consulté le 12 19, 2020, sur <https://www.dzentreprise.net/energie-covid-19-fait-perdre-sonatrach-52-mda>
11. Ellwanger, R., Sawatzky, B., & Zmitrowicz, K. (2017). Les facteurs à l'origine de la baisse des prix du pétrole en 2014. Revue de la Banque du Canada .
12. International Monetary Fund. (2020). Real GDP growth. Consulté le 12 18, 2020, sur <https://www.imf.org/en/Countries/DZA>
13. Kirouani, L. (2020). La pandémie de COVID-19 et les PME. Journal of Economics and management, vol 20- special issue, Faculty of ECMS, University of Setif1, Algeria .
14. Ministère des Finances. (2020, 03 01). Balance commerciale. Consulté le 12 22, 2020, sur <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/balance-commerciale>
15. Ministère Des Finances. (2020, Mars 01). Solde global du Trésor. Consulté le 15 12, 2020, sur <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>
16. Ministère Des Finances. (2020, 02 25). Taux de Change. Consulté le 10 12, 2020, sur <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change>
17. monde, l. d. (2020, 01 11). Premier décès d'une personne de la covid-19 à Wuhan, en Chine. Consulté le 12 21, 2020, sur <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve/1729>
18. Nations Unies. (2020). Analyse rapide de l'impact socio-economique du covid-19 sur l'algerie et propositions pour une relance durable et résiliente.
19. OPEC. (2020). Monthly Oil Market Report.
20. OPEC. (2020). OPEC Basket Price. Consulté le 12 11, 2020, sur https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm
21. WTTC. (2020). Algeria 2020 Annual Research : Key Highlights. Consulté le 12 13, 2020, sur <https://wttc.org/Research/Economic-Impact/moduleId/704/itemId/29/controller/DownloadRequest/action/QuickDownload>